اسير وان كانت زوجته حره وهذا قول الشافعي ومالك واحمد في ظاهر كلامه
وهذا قول زيد بن ثابت وعايشه وام سلمه ام المومنين وعثمان بن عفان وعبد الله
ابن عباس وهذا مذهب القسم وسالم وابي سلمه وعمر بن عبد العزيز ويحيى
ابن سعيد وربعه وابن الزناد وسليمان بن يسار وعمرو بن شعيب وطاوس
وعطا والقول الرابع ان الطلاق بالنساء كالعده كما روى شعبه عن اشعث بن
سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود السنه الطلاق والعده بالنساء وروى
عبد الرزاق عن محمد بن يحيى وعبيد واحد عن عيسى عن الشعبي عن اثنى عشر من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا الطلاق والعده بالنساء هذا لفظه وهذا قول
ابي الحسن وابن سيرين وقتاده وابراهيم والشعبي وعكرمه ومجاهد والثوري
والحسن بن حي وابي حنيفه واصحابه فان قيل فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذه المساله قيل قد قال ابو داود حدثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن اسلم عن القسم
ابن محمد عن عايشه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامه تطليقتان وقرؤها
حيضتان وروى زكريا بن يحيى الساجي ايضا محمد بن اسحاق عن سعيد بن سريه الاحمسي ايضا
عمر بن شعيب المسلي ايضا عبد الله بن عيسى عن عطيه عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طلاق الامه تطليقتان وعدتها حيضتان قال عبد الرزاق اكثر من روى
قال الكتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري اخبره
عن نافع عن ام المومنين ان غلاما لها طلق امراته تطليقتين فاستفتت
ام سلمه النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تعتد عده حره قال عبد الرزاق اكثر من روى
حديث عمر بن مثعب عن ابي حسن عن ابن عباس وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
غير هذه الاثار الاربعه على عجرها وبجرها اما الاول فقال ابو داود وروى هو حديث
مجهول وقال الترمذي حديث عمر بن مثعب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم
ومظاهر لا نعرف له روى غير هذا الحديث انتهى وقال ابو القسم بن عساكر في اطراف
بعد ذكر الحديث رواه ابو اسامه بن زيد عن ابيه انه ذاكر السائل عند ابيه فاتاه رسول
صلى الله عليه وسلم اخبره انه سال القسم بن محمد وسلم بن عبد الله عن ذلك فقالا
هذا وقالا انه ليس في كتاب الله وكما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي عمل

المسلمون قال الحافظ فقد علل الحديث المرفوع غير محفوظ وقال ابو عاصم ابن نبيل
مظاهر بن اسلم ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع انه لا يعرف وقال ابو حاتم الرازي
منكر الحديث وقال البيهقي ولو كان ثابتا لقلنا به لانا لا نروي حديثا يرويه من لم نعلم
عدالته واما الاثر الثاني ففيه عمر بن شعيب المسلي ضعيف وفيه عطيه وهو ضعيف
ايضا واما الاثر الثالث ففيه اسمعيل الكذاب وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول
واما الاثر الرابع ففيه عمر بن مثعب وقد تقدم الكلام فيه والذي سلم والمساله
الاثار عن الصحابه والقياس فاما الاثار فهي معارضه كما تقدم فليس بعضها اولى
بعض بقي القياس ويتجاذبه طرفان ظرف الطلاق وظرف الطلقه فمن راعى المطلق
قال هو الذي يملك الطلاق وهو بيده فينتصف برقه كما ينتصف نصاب المملوكات
برقه ومن راعى ظرف المطلقه قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العده والتحريم وتملكها
فينتصف برقها كالعده ومن وصفه برق في الزوجين كان رعاية الامرين واعمال الشبهتين
ومنكاه وجعله ملاثارا ولي من الاثار لم تثبت والمنقول عن الصحابه متعارض والقياس
لا دلالة فيه على شيء من ذلك وتمسك ما طلاق النصوص الدالة على ان الطلاق الرجعي
طلقتان ولم يفرق الله بين حره وعبد ولا بين حره وامه وما روي نسيانا قالوا
والحكمه التي لاجلها جعل الطلاق الرجعي اثنتين هي في الحر والعبد سواء قالوا وقد قال
مالك انه ان ينكح اربعا كالحر لحاجته الى ذلك كحاجة الحر وقال الشافعي
واحمد جعله في الايلاء كذلك لان ضرر الزوجه في الصورتين سواء وقال ابو حنيفه الحر
ان طلاقه وطلاق العبد سواء اذا كانت امراته مرتين واما في الايلاء فنصوص
الطلاق وعمومها للحر والعبد وقال احمد بن حنبل والناس معه صيامه
في الكفارات كلها وصيام الحر سواء وحده في السرقه والحرابه وحد الحر
سواء قالوا ولو كانت هذه الاثار او بعضها ثابتا لما سبقونا اليه ولا علمنا
عليه ولو اتفقت اثار الصحابه لم نعدها الى غيرها فان الحق يعلو ولا يعلى عليه
حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا اذا نكحتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عده
تعدونها فامتع طلاقهن قبل الدخول ولم يجعل لها عدة وقال الطلاق مرتان فامساك بمعروف
او تسريح باحسان فجعل الطلاق لمن تملك الامساك وهو الرجعة وروى

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)